اليد الحديدية ضد السكان العرب.. ومع كل هذا، تبحث السلطات الاسرائيلية بين أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عن أشخاص مقبولين يرى فيهم الحكم العسكري أنه بامكانهم التعاون معه حتى نهاية الطريق».

وفي هذه الأجواء، تطل علينا سياسة شارون اذ يقول: «.. الى جانب رفع المضايقات والارهاب والبطش عن السكان العرب في الأراضي المحتلة، سأجري اتصالات بممثلي السكان رؤساء البلديات القادة الوطنيين.. سأدعوهم للاجتماع بي، وأتباحث معهم في أمور شتى وفتح صفحة جديدة في العلاقات» (**المصدر نفسه**).

أما داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار الهستدروتية، فقد علق على سياسة شارون معتبراً هذه السياسة اعترافاً صريحاً، بأن سلطات اسرائيل عمدت الى اتباع أسلوب البطش والقمع والاستفزاز، في معاملة السكان العرب.. ولأن وزير دفاع اسرائيل يعترف بأن ما قامت به اسرائيل كان مخالفاً لكل القوانين والأعراف المتعارف عليها في العالم.. ولأن وزير الدفاع يعترف بأن جنود الجيش العاملين في الأراضي المحتلة قد ارتكبوا مخالفات فظيعة وانتهاكات خارقة واعتداءات بربرية، فإن هذا الاعتراف، بحد ذاته، يعتبر حدثاً هاماً جداً.. واعترافاً خطيراً يجب التأمل فيه ملياً، ومن ثم، اصدار حكم على السياسة الاسرائيلية ضد المواطنين العرب..» (**دافار**، ١٨/٩/١٩٨١).

أما أمنون كابليوك فقد علق على سياسة شارون تجاه المناطق المحتلة بقوله: «منذ أسابيع طويلة، يتحدثون عن سياسة شارون الجديدة، البعض من سياسيي اسرائيل معها والبعض الآخر ضدها.. أما في المناطق المحتلة المعنية مباشرة بهذه السياسة، فليس هناك أي أثر لها. انهم بذلك يطبلون ويزمرون ويهللون لسياسة وهمية لا وجود لها على الاطلاق، هذا ما يبدو، ليس لسكان المناطق المحتلة فحسب، وانما لنا نحن الصحفيين الاسرائيليين المهتمين بتغطية أخبار مناطق مختلفة من الضفة الغربية صحافياً».

وفنّد كابليوك الادعاءات القائلة: ان خطة شارون قد جاءت للتخفيف من معاناة سكان المناطق المحتلة فقال: «خلال الجولات الأخيرة التي قمت بها داخل المناطق المحتلة، تأكد لي بأن السلطات الاسرائيلية المختصة قد قامت برفع حاجز تفتيش واحد لا غير، ويقع عند مثلث غزة ــ سدوم ــ عسقلان، أما بقية الحواجز المنتشرة في أرجاء الضفة والقطاع، فلا تزال كما هي، بل ارتفع مؤخراً عدد الجنود عند هذه الحواجز. ويبدو أن الجنود الجدد قد تخرجوا من دورات خاصة بالشتيمة البذيئة والاستفزازات المتعمدة والبربرية، كذلك فإن سياسة اليد الحديدية ليست كما كانت فحسب، بل أصبحت أشد ارهاباً وعنفاً وبطشاً (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

وأكد كابليوك تعارض سياسة شارون مع القانون الدولي بقوله: «ترتكب سلطات اسرائيل مخالفة كبيرة ان هي قامت بفرض سلطات اسرائيلية مدنية في المناطق المحتلة، ذلك لأن اخلاء الحكم العسكري واستبداله بسلطات مدنية يعتبر أمراً مخالفاً للقانون الدولي، ذلك لأن المقصود هنا مناطق محتلة، وفرض سلطات مدنية في هذه المناطق، يعني التمهيد لفرض السيادة الاسرائيلية الكاملة عليها، والقانون الدولي لا يعتبر هذه المناطق تحت السيادة الاسرائيلية ولن يعترف، أو يقر بذلك، لأنها مناطق محتلة» (**المصدر نفسه**).

وتوصل كابليوك الى حتمية فشل المخططات الاسرائيلية بقوله: «ان كل شيء في المناطق المحتلة يتوقف على رؤساء البلديات الذين يحظون بتأييد جميع السكان، وان الحكم الذاتي لن يمر، طالما أن رؤساء البلديات يعارضون بشدة الاشتراك في سلطاته، أو حتى في محادثاته، والذين تحاول اسرائيل اظهارهم على أنهم شخصيات فلسطينية معروفة، وعلى أنهم حلفاء الغد الآتي، هم في الحقيقة لا يتمتعون بأي تأييد جماهيري. والطرف الوحيد الذي يعترف بهم كممثلين هو الحكم العسكري وسلطات اسرائيل». وأضاف: «لقد عودنا التاريخ بأن ارادة الشعوب هي التي تنتصر في النهاية، هكذا كان الأمر في الجزائر وفي أفريقيا واسيا وفي مناطق كثيرة في العالم» (**المصدر نفسه**).